الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية – مديرية
المالية العامة

القرار: ١٥
١ص/ ٤١٣
٦ آذار ٢٠٢٤

اشعار بنشر قرار
تمديد الموعد النهائي لتقديم العروض

الموضوع: تمديد الموعد النهائي لتقديم العروض العائد لتلزيم مناقصة عمومية على أساس تقديم أسعار لتلزيم تأمين طبع وتجليد كتاب قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤

المرجع: تلزيم تأمين طبع وتجليد كتاب قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤ برقم ٢٠٢٤/١٧٣ تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٩

بعد إطلاق التلزيم المذكور اعلاه بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٨٥/ص١ تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٣.

عمدت وزارة المالية – مديرية المالية العامة الى إجراء تعديلات على المادة رقم ٤ وذلك بإضافة البنود ١٤-١٥-١٦ من المادة ٤ (أولا) في الصفحة الثالثة من دفتر الشروط وتم تعديل عدد النسخات بجدول المواصفات والكميات من الصفحة ٢٠ من دفتر الشروط، وتم ارسال هذا التعديل الى جميع العارضين الذين زودتهم الادارة بدفتر الشروط،

وبما أن آخر مهلة لتقديم العروض تنتهي بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٣،

ولإتاحة فرصة مشاركة العديد من العارضين بهدف تحقيق مبدأ المنافسة،

وعملًا بأحكام الفقرتين (٤) و(٥) من المادة ٢٠ من قانون الشراء العام،

يُمدد الموعد النهائي لتقديم العروض لغاية تاريخ ٢٠٢٤/٤/٣ على أن تُعقد جلسة فض العروض بذات التاريخ عند الساعة ١١ صباحا كما تُنشر التعديلات على منصة هيئة الشراء العام.

- **الموعد النهائي لتقديم طلبات الإستيضاح:** ٢٠٢٤/٣/٢٢ على الساعة ١٢
- **الموعد النهائي للرد على طلبات الإستيضاح:** ٢٠٢٤/٣/٢٦ الساعة ١٢

ينشر هذا القرار على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

وزير المالية
يوسف الخليل

٤- يحدّد العارض في عرضه عنوانًا واضحًا له ومكانًا لإقامته لكي يتم إبلاغه ما يجب إبلاغه إيّاه بالسرعة الممكنة.

أولًا: الغلاف رقم (١) الوثائق والمستندات الإدارية

أ- الشروط العامة الموحدة:

١- كتاب التعهد (التصريح) وفق النموذج المرفق موقّعًا وممهورًا من العارض مع طوابع بقيمة ٥٠،٠٠٠ ل.ل. ويتضمن التعهد، تأكيد العارض لالتزامه بالسعر وبصلاحية العرض.
٢- إذاعة تجارية محدّد فيها صاحب الحق المفوّض بالتوقيع عن العارض، تُبين توقيع المفوض قانونًا بالتوقيع على العرض.
٣- التفويض القانوني اذا وقع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدّق لدى الكاتب بالعدل.
٤- شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا كان خاضعاً لها، أو شهادة عدم التسجيل اذا لم يكن خاضعًا، وفي هذه الحالة يلتزم العارض بسعره وان أصبح مسجلًا في فترة التنفيذ.
٥- شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية – مديرية الواردات.
٦- براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي "شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة التلزيم تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته. يجب أن يكون العارض مسجلًا في الصندوق وترفض كل إفادة يُذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".
٧- إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن: المؤسسين، الأعضاء، المساهمين، المفوضين بالتوقيع، المدير، رأس المال، نشاط العارض، الوقوعات الجارية.
٨- افادة صادرة عن المحكمة المختصة (السجل التجاري) تُثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس وتصفية.
٩- ضمان العرض المحدد في المادة ٧ من هذا الدفتر.
١٠- يتوجب على الشركات الأجنبية التي ترغب بالإشتراك وجوب الاستحصال على إفادة من وزارة الإقتصاد والتجارة اللبنانية (مكتب مقاطعة إسرائيل)، تثبت أن الشركة الأجنبية تنطبق عليها أحكام قانون مقاطعة العدو الاسرائيلي، وانه لا مانع من التعاقد معها لهذه الناحية.
١١- مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقا للاصول(الملحق رقم ٢)
١٢- إفادة تثبت إنتساب العارض إلى نقابة الطباعة في لبنان.
١٣- تصريح بأصحاب الحق الإقتصادي(الملحق رقم ٥)
١٤- سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو من يمثله قانونا لا يتعدر تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض.
١٥- أفادة صادرة عن البلدية التي يقع المركز الرئيسي للعارض ضمن نطاقها بحسب شهادة التسجيل في السجل التجاري تفيد انه سدد كامل الرسوم البلدية المتوجبة عليه.
١٦- نسخ عن بطاقات التعريف (هوية/أو جواز سفر) لكل شخص يمثل العارض (من ينوب عن العارض في علاقته مع سلطة التعاقد: وكيل قانوني، ممثل ، الشخص المعنوي أو المفوض بالتوقيع عنه.

***يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه (أصلية أو صور مصدقة عنها من المراجع المختصة)، وذلك ضمن مهلة الستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التلزيم بإستثناء براءة الذمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي التي تكون مدة صلاحية الصورة سنة واحدة**

في حال تقديم عرض من شركة أجنبية فيتوجب على هذه الشركة أن تراعي أحد الشرطين التاليين:

١- أن تكون من ضمن إئتلاف يضم شركة لبنانية على الأقل تتوفر فيها كل الشروط التي تطبق على الشركات اللبنانية على أن تتم الطباعة داخل الأراضي اللبنانية.

ثانيًا: الغلاف رقم (٢) بيان الأسعار

يُقدم العارض بيانًا بالأسعار - وفقًا للملحق رقم ٤ ويتضمن السعر الافرادي والإجمالي (بالعملة اللبنانية) مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب او تطريس أو زيادة كلمات غير موقّع تجاهها.
يشمل السعر الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها، وفي حال خضوع الملتزم للضريبة على قيمة الضريبة المضافة عليه أن يقدم سعره مفصلاً مع السعر الإجمالي للصفقة بما فيه الضريبة على القيمة المضافة.
في حال الإختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المُدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

الملحق ٣

جدول المواصفات والكميات

أ- يجب التقيد في ترتيب المطبوعات موضوع هذا التلزيم بما هو مألوف في المطبوعات السابقة المماثلة ولا سيما موازنة ٢٠٢٠.

ب- تحفظ إدارة المطبعة جميع الصفحات المقترنة بعبارة "صالح للطبع" إلى ما بعد الانتهاء من الطبع والتجليد ولا تتلف إلا بإشارة خطية من ممثل مديرية الموازنة ومراقبة النفقات، وإذا حدث وقوع أخطاء فيتحمل المتعهد وحده كلفة إعادة طبع الصفحات المغلوطة إلا إذا كان الخطأ ناجما" عن الموظفين المولجين بالمراقبة.

ت- يتضمن الالتزام تقديم المواد والطباعة والتجهيز والتجليد وكل ما يلزم وفق ما يلي:

١- يعتمد كتاب قانون موازنة العام ٢٠٢٠ نموذجا" للمطبوعة المطلوبة من حيث الشكل أما فيما خص التبويب والتنظيم فيعتمد النموذج الذي تسلمه مديرية الموازنة ومراقبة النفقات في حينه.

٢- عدد النسخ ٢٠٠ نسخة

٣- عدد الصفحات التقريبي ألف ومئتان وخمسون صفحة للنسخة الواحدة (١٢٥٠).

٤- **التجليد:** ٢٠٠ نسخة مجلدة تجليدا" فنيا".

- **في الغلاف** : يطبع على الغلاف – الأرزة – الجمهورية اللبنانية–قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤ (طباعة ذهبية).
- **في ظاهر الغلاف** : الجمهورية اللبنانية قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٤(طباعة ذهبية).

٥- **الورق:** تطبع الموازنة على ورق هولز فراي نصف ناشف ابيض وزن ثمانين غرام .

٦- **القياس** :٢٣ سنتم :٣٣سنتم بعد التحرير

٧- يقدم السعر على أساس الكلفة الإجمالية لما يلي:

- تقديم الورق وسائر مواد الطبع والتجليد المبينة في هذا الدفتر.
- طبع قانون الموازنة العامة وفقا" للشروط المبينة في هذا الدفتر.
- تجليد قانون الموازنة العامة.

٨- تقوم إدارة المطبعة بالتصحيح الأولي للبروفات قبل عرضها على مدير الموازنة ومراقبة النفقات.

تجري طباعة هذا الكتاب بإشراف مدير الموازنة ومراقبة عقد النفقات يعاونه رئيس دائرة الموازنة.